تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

هندسة الردع
إعادة تشكيل ميزان التهديد في الشرق الأوسط

أحمد حسن

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

هندسة الردع إعادة تشكيل ميزان التهديد في الشرق الأوسط

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

أحمد حسن / باحث وأكاديمي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

لطالما كان مفهوم الردع حجر الزاوية في هندسة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث اعتمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها، وخاصة إسرائيل، على مزيج من التفوق العسكري، والتهديد الضمني بالتصعيد، والمنظومات الدفاعية المتطورة لضمان توازن القوة لصالحهم. لكن الحرب التي استمرت اثني عشر يوماً بين إيران وإسرائيل كشفت عن تصدّع خطير في هذه المعادلة. لقد دخل الردع، كما يُفهم تقليدياً في الأدبيات الاستراتيجية الأمريكية، مرحلة إعادة هيكلة تتسم بعدم اليقين وتعدد الفاعلين.

الردع الكلاسيكي، الذي كان يقوم على معادلة: «رفع تكلفة الهجوم إلى حدّ يصبح فيه غير مقبول»، لم يعد كافياً. فقد أثبتت إيران أنها مستعدة لتحمّل مستويات عالية من المخاطر الاقتصادية والسياسية، مقابل الحفاظ على قدرتها على المبادرة والهجوم. هذا التغيّر يعكس فشل سياسات «الضغط الأقصى» التي اعتمدتها إدارة ترامب، والتي سعت إلى فرض عزلة خانقة على طهران بهدف تقييد قدراتها الردعية.

وفي الحالة الإيرانية، الردع لم ينهار فحسب، بل تم قلبه لصالح طهران التي استطاعت من خلال تحريك أذرعها الإقليمية واستخدام تكتيكات هجينة أن تجعل إسرائيل والولايات المتحدة في موقع المدافع. فما يميز البيئة الأمنية الجديدة هو بروز الردع غير المتماثل. فإيران لا تحتاج إلى مضاهاة القدرات الإسرائيلية أو الأمريكية تكنولوجياً أو كمياً. بدلاً من ذلك، طورت طهران شبكة معقدة من الوكلاء (Proxy Network) قادرة على تهديد المصالح الحيوية لإسرائيل والولايات المتحدة بتكلفة منخفضة وبقدرة على الإنكار السياسي (Plausible Deniability). هذه الشبكات تشمل، حزب الله في لبنان والفصائل المسلحة الاخرى في العراق والحوثيين في اليمن والجماعات الفلسطينية في غزة. إلى أن إيران عززت قدرتها على شن «ضربات متزامنة» عبر عدة جبهات، مما يُجبر إسرائيل على توزيع جهودها الدفاعية، ويزيد من احتمالية الاختراقات الأمنية.

وفقاً للأدبيات الاستراتيجية الأمريكية، كما لدى توماس شيلينغ وكينيث والتز، فإن الردع الفعّال يعتمد على وضوح نية المعاقبة، ومصداقية التهديد، والسيطرة على تصعيد الصراع. ما أظهرته إيران هو القدرة على إرباك سياسات التحكم في التصعيد (Escalation Control) لدى الولايات المتحدة و(الكيان الصهيوني). لذلك، فإن إسرائيل، التي لطالما بنت عقيدتها العسكرية على مبدأ «الرد الحاسم والفوري»، اضطرت للقبول بوقف إطلاق النار بعد أيام قليلة من التصعيد. وقد تم تأويل هذا القبول، في المنطقة والعالم، على أنه دليل على أن إسرائيل لم تعد قادرة على إدارة تصعيد مفتوح ضد خصم يتمتع بمرونة استراتيجية وقدرة على خوض حرب طويلة الأمد.

الردع في المرحلة القادمة لن يكون محصوراً بين الدول الوطنية، بل سيمتد إلى "شبكات الردع" التي تديرها قوى غير حكومية عبر وكلاء إقليميين. وقد استطاعت إيران أن تؤسس نظام ردع موزّعاً (Distributed Deterrence)، بحيث إن الهجوم على أحد أذرعها لا يضمن تفكيك قدرتها الهجومية، وتصبح تكلفة الهجوم غير قابلة للحساب الدقيق، فيما يتّسع هامش المناورة سياسياً وعسكرياً. وبهذه المنظومة، تفرض إيران معضلة استراتيجية على الولايات المتحدة وإسرائيل: كيف يمكن ردع شبكة لامركزية، عابرة للحدود، دون الدخول في مواجهات مفتوحة مع عدة دول وجماعات في آنٍ واحد؟

بالتالي، فإن هذه التحولات تفرض على الولايات المتحدة إعادة تقييم جدوى سياسات الاحتواء التقليدية، إضافةً إلى تقييم فعّالية التحالفات الأمنية القائمة في إدارة الردع ضد فاعلين من نمط جديد (شبكات هجينة، وكلاء غير حكوميين، قوى تتبنى استراتيجيات حرب العصابات). وقد تجد واشنطن نفسها مضطرة إلى تطوير نماذج ردع أكثر مرونة، تشمل أدوات اقتصادية مركبة، وهجمات سيبرانية موجهة، وعمليات سرّية تستهدف قيادات الشبكات، وذلك لتعزيز الدفاعات متعددة الطبقات لدى الحلفاء. لكنّ أيّ خطأ في الحساب قد يؤدي إلى انهيار تدريجي لنظام الردع الأمريكي التقليدي في المنطقة، وهو الخطأ الذي وقع مؤخراً مع إيران. وهكذا، انتقل الردع في الشرق الأوسط من كونه معادلة صلبة يمكن التحكم بها، إلى معادلة مرنة، مفتوحة على التعقيد والتداخل. لقد أثبتت إيران أنها لا تسعى فقط إلى رفع تكلفة الهجوم ضدها، بل تعمل على إدارة الردع كأداة هجومية ووسيلة لفرض معادلات سياسية جديدة. وهذا ما جعل التحدي اليوم أمام صناع القرار في واشنطن يتمثل في كيفية تطوير نموذج ردع يتكيّف مع بيئة تهديدات شبكية ومتعددة الجبهات، من دون الانزلاق إلى حروب استنزاف طويلة.

جغرافيا الطاقة ... إيران وتفكيك منظومة العقوبات الأمريكية

في العقود الأخيرة، اعتمدت الولايات المتحدة بشكلٍ مكثف على العقوبات الاقتصادية كسلاحٍ رئيسي لإخضاع الخصوم وفرض تغييرات في السلوك السياسي دون اللجوء إلى الحرب. لكنّ الأزمة الأخيرة بين إيران و(إسرائيل)، وما تلاها من تحولات في أسواق الطاقة العالمية، أظهرت حدود فاعلية هذا السلاح في ظل صعود قوى اقتصادية صاعدة مثل الصين والهند، وبروز شبكات مالية موازية تتحدى المنظومة الغربية. بالتالي، فإن إيران نجحت، ليس فقط في الالتفاف على العقوبات، بل في إعادة تموضعها كلاعبٍ نشط في هندسة جغرافيا الطاقة العالمية.

فالقرار الأمريكي الأخير بالسماح الضمني للصين بمواصلة شراء النفط الإيراني (عبر التغاضي عن تطبيق صارم للعقوبات) يمثل تحولاً استراتيجياً خطيراً، خاصة وان الصين أصبحت قادرة على فرض مسارات مستقلة لتجارة الطاقة بعيداً عن الهيمنة الغربية. الولايات المتحدة أقرّت عملياً بوجود «ثغرات هيكلية» في نظام العقوبات، خصوصاً بعد فشل تطبيق الحصار الكامل على النفط الروسي إثر الحرب في أوكرانيا. فمن منظور المؤسسات الأمريكية مثل Brookings وCFR، ما قامت به واشنطن ليس تنازلاً عابراً، بل هو اعتراف بعدم القدرة على عزل طهران اقتصادياً في ظل بنية عالمية متعددة الأقطاب. وإيران والصين عملتا بذكاء على إنشاء منظومات مالية موازية لتجاوز العقوبات، اذ يكون استخدام التسويات الثنائية بالعملات المحلية (اليوان مقابل الريال). واعتماد قنوات مصرفية غير خاضعة للنظام الأمريكي SWIFT. وأيضاً القيام في نقل النفط الإيراني عبر أساطيل «الأشباح» مع تغيير مستمر لأعلام السفن ونقاط التفريغ. وهذه الاستراتيجيات تعزز نظرية التفكك التدريجي لنظام الدولار كوحدة تسعير حصرية في تجارة النفط، وهو ما تعتبره الأدبيات الأمريكية تهديداً جوهرياً للأمن القومي الأمريكي، نظراً لارتباط الدولار المباشر بقوة الولايات المتحدة المالية.

بالتالي، ورغم العقوبات، استطاعت إيران بناء سوق سوداء ديناميكية للنفط، شملت توسيع شبكات التصدير السرية عبر دول مثل ماليزيا، سنغافورة، الصين، والهند، بالإضافة إلى تخفيض الأسعار لجذب مشترين جدد من آسيا، وتطوير أنظمة مقايضة مع دول في أميركا اللاتينية وإفريقيا. وقد جعلت المرونة التي أظهرتها إيران في إدارة ملف الطاقة من استراتيجية الضغط الاقتصادي الأقصى أداةً مكلفة وغير فعّالة بالنسبة للولايات المتحدة.

وتبقى الحرب في أوكرانيا والأزمات المتلاحقة في سلاسل التوريد قد دفعت القوى الكبرى، حتى الحليفة لواشنطن، إلى إعادة حساباتها، ومنها أوروبا التي باتت تبحث عن بدائل للغاز الروسي، مما جعل بعض الدول الأوروبية أكثر براغماتية تجاه استيراد الطاقة من «الخصوم». لذلك، تستغل الصين والهند انشغال واشنطن بمواجهة موسكو لتعزيز علاقاتهما مع طهران كمصدر طاقة مستقر، وهو ما قد يخلق بيئة جيواقتصادية لا تسمح بسياسة العقوبات الشاملة كما عُرفت في العقود الماضية. فالتداعيات الاستراتيجية على السياسة الأمريكية، الناتجة عن الاختراق الإيراني لأسواق الطاقة رغم العقوبات، تفرض على صناع القرار في واشنطن إعادة النظر في أدواتهم الاقتصادية. فالسياسة الأمريكية التقليدية، التي قامت على خنق صادرات الطاقة، والعزل المالي الكامل، ومنع الوصول إلى التكنولوجيا الغربية، أصبحت محدودة الفعالية في بيئة دولية تسمح بإيجاد قنوات بديلة.

إن الولايات المتحدة قد تضطر إلى التحول من سياسة المنع إلى سياسة الإدارة والتحكم الجزئي، عبر: تقنين الصادرات الإيرانية بدلاً من إيقافها، وفرض سقف سعري على النفط الإيراني كما جُرّب مع النفط الروسي، والدخول في تفاوض على «حصص سوقية» لإيران بدل محاولة إخراجها بالكامل.

لذلك، لم تعد إيران تنظر إلى الطاقة كسوق فقط، بل كأداة جيوسياسية، تستخدم صادراتها النفطية لتعميق تحالفاتها مع الصين وروسيا، وتمنح تسهيلات طاقوية لدول مثل سوريا والعراق ولبنان لتعزيز نفوذها الإقليمي، وتعرض نفسها كبديل استراتيجي للنفط والغاز في مواجهة محاور الضغط الأمريكي. وبهذا، تعزز إيران موقعها كـ «قوة طاقة مرنة» غير خاضعة بالكامل لمنظومة الهيمنة الأمريكية.

وإن المعادلة الجيوسياسية للطاقة تتغير بسرعة، وأصبحت إيران لاعباً معترفاً به، ليس بالضرورة من حيث القوة الإنتاجية الكمية، ولكن من حيث قدرتها على تعقيد المشهد العالمي للطاقة، وكسر احتكار العقوبات. فالتحدي الأكبر أمام واشنطن الآن هو: كيف يمكنها استعادة فعالية سلاح العقوبات في ظل نظام عالمي يتفكك لصالح قوى متعددة لا تعترف بالهيمنة الأمريكية المطلقة؟ لقد أثبتت إيران أن الحرب الاقتصادية، كالحرب العسكرية، يمكن إدارتها عبر معارك استنزاف طويلة تفضي إلى نتائج استراتيجية.

السياسة الإقليمية: إعادة هندسة التحالفات وموازين القوى في الشرق الأوسط

لعدة عقود، هيمنت على الشرق الأوسط هندسة أمنية مغلقة، صمّمتها الولايات المتحدة، وارتكزت على تحالفات جامدة مع دول الخليج وإسرائيل، وتهميش أو احتواء الأطراف المناوئة كإيران وسوريا. غير أن المواجهة الأخيرة بين طهران وتل أبيب أسّست لتحوّل جوهري في بنية النظام الإقليمي، حيث باتت التحالفات أكثر مرونة، والولاءات أكثر تعقيداً، والحدود بين الخصوم والشركاء أكثر غموضاً. ما نراه اليوم هو ولادة نظام متعدد الأقطاب داخل الإقليم، تحكمه اعتبارات جيوسياسية جديدة تتجاوز الانقسامات الطائفية أو الاصطفافات التقليدية. وفي أعقاب العقدين الأخيرين وما شهدا من تحولات، برز المحور الإيراني . العراقي . اليمني ككتلة إقليمية متماسكة تمتلك القدرة على التأثير الميداني المباشر في أكثر من ساحة (من غزة إلى البحر الأحمر)، ويستند إلى عمق شعبي وقواعد دعم اجتماعي تتجاوز الأنظمة الرسمية، مما يمنحه قدرة على التنسيق العملياتي بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين (الدولة والميليشيا). إيران لم تعد مجرد داعم لحلفائها، بل أصبحت قائد مشروع إقليمي متكامل، يتمدد دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً في آنٍ واحد.

ومن هنا، فإن الولايات المتحدة، التي اعتادت على إدارة أمن المنطقة من موقع المهيمن شبه المطلق، بدأت بالانتقال التدريجي نحو استراتيجية «الإدارة عن بُعد» (Offshore Balancing)، مما خلق فراغات أمنية تستغلها قوى إقليمية صاعدة تعمل على تقليص الوجود العسكري الأمريكي المباشر، وتؤدي إلى تراجع القدرة على فرض قواعد اشتباك ملزمة لجميع الأطراف. وقد أدى ذلك إلى صعود المبادرات الإقليمية المستقلة (مثل التقارب السعودي-الإيراني بوساطة صينية). وهذا الانكماش الأمريكي أعاد رسم خريطة التحالفات بطريقة لم تعد تضمن لإسرائيل موقعها السابق كمرتكز محوري للسياسة الأمريكية.

لذلك، فإن دول الخليج، وعلى رأسها السعودية والإمارات، بدأت تبتعد تدريجياً عن التحالف الأمني الأحادي مع واشنطن، وتتجه نحو تطوير شراكات مع الصين وروسيا، وتعمل على تبني سياسة خارجية متعددة الاتجاهات، منها الانفتاح المشروط على حوار مع إيران، ليس كدولة معزولة، بل كطرف إقليمي لا يمكن تجاوزه. وهذا التحول يعكس واقعية جيوسياسية جديدة تتلاءم مع ضعف الالتزام الأمريكي وتزايد الضغوط الأمنية على المنطقة. مع الإشارة إلى أن تركيا تحولت إلى فاعل مرن في هندسة التوازنات الإقليمية، إذ تحافظ على علاقات مع إيران رغم تناقض المصالح في سوريا، ومن جانب آخر، تنسّق أمنياً مع إسرائيل عندما يخدم ذلك مصالحها، إضافة إلى فتح قنوات استراتيجية مع روسيا والصين لتقليص هامش الضغوط الغربية. وهذا التموضع يجعل من تركيا طرفاً يصعب احتواؤه في أية هندسة أمنية تقليدية.

بالتالي، يمكن النظر إلى التطورات الأخيرة بأنها وجهت ضربة قاسية لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، وكشفت عن هشاشة «القبة الحديدية» أمام ضربات متزامنة متعددة الجبهات، وأدت إلى تآكل ثقة الجمهور الإسرائيلي في قدرة الحكومة على الحسم، مما أدى إلى تراجع الدعم الدولي في ظل تغير المزاج الشعبي العالمي تجاه القضية الفلسطينية. وتجد إسرائيل نفسها مضطرة لإعادة تقييم تحالفاتها، والبحث عن ترتيبات أمنية جديدة تتجاوز الاعتماد المطلق على الولايات المتحدة.

وأن الصين وروسيا دخلتا بقوة على خط رعاية التوازنات الإقليمية، ولذلك نجد أن الصين قامت بوساطة ناجحة بين السعودية وإيران. ومن جانبها، تعزز روسيا وجودها العسكري في سوريا وتعمّق علاقاتها مع طهران. ويقابل ذلك أن الاتحاد الأوروبي أصبح لاعباً اقتصادياً يبحث عن استقرار طاقوي أكثر من الالتزام بخيارات واشنطن الجيوسياسية. وهذا التعدد في مراكز التأثير يجعل من النظام الإقليمي أكثر تعقيداً وأقل قابلية للسيطرة من طرف واحد.

لذلك نجد الشرق الأوسط يتجه نحو تعدد أقطاب وظيفية تشمل قوى مختلفة تسيطر على مجالات تأثير محددة (الطاقة . الأمن البحري . الصراع الفلسطيني . النفوذ في الموانئ... إلخ). وهذه هي هندسة أمنية مرنة، دون منظومة ردع مغلقة أو تحالفات دائمة، وتؤدي إلى تراجع فعالية التحالفات الكلاسيكية مثل محور واشنطن . تل أبيب . الرياض القديم. لذلك، فإن التحدي الآن أمام الولايات المتحدة وحلفائها يكمن في كيفية بناء نموذج إدارة جديد يتكيف مع هذه السيولة الإقليمية، ويعيد تأسيس مساحات نفوذ فعالة بعيداً عن أوهام الهيمنة الكاملة.

الإدراك النفسي.. تحولات الوعي الجمعي في الشرق الأوسط بعد المواجهة الإيرانية . الإسرائيلية

لطالما كان الردع النفسي هو العمود الفقري للاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة. إسرائيل، بدعم غير مشروط من الولايات المتحدة، بنت صورتها على أنها قوة لا تُهزم، تملك القدرة على الحسم العسكري السريع، والمظلة الأمنية المطلقة التي تردع الخصوم حتى عن التفكير بالمواجهة. هذا التصور لم يكن مجرد دعاية، بل تشكّل بعمق في الوعي الجمعي العربي والإسلامي منذ عام 1948، وتكرّس بعد سلسلة من الحروب السريعة والانتصارات الحاسمة لإسرائيل. لكن المواجهة الأخيرة مع إيران كسرت هذا الإطار النفسي. لأول مرة منذ عقود، شعر الطرف العربي والإسلامي أن التفوق الإسرائيلي ليس قدراً محتوًما، وأن معادلة القوة يمكن تعديلها. في المقابل، بدأ المجتمع الإسرائيلي يعيش حالة من القلق الوجودي المتجدّد على مستقبله الأمني والسياسي.

وقبل هذه المواجهة، كان هناك حاجز نفسي يمنع كثيرين في العالم العربي من تصوّر إمكانية توجيه ضربات نوعية لإسرائيل أو زعزعة عمقها الأمني. والتغيرات النفسية التي أحدثتها الحرب الأخيرة شملت كسر الصورة الذهنية بأن إسرائيل قادرة على احتواء جميع التهديدات دون تكلفة كبيرة، مما أحدث تزايداً في ثقة الجمهور العربي والإسلامي بفعالية أدوات الحرب غير التقليدية (المسيّرات، تكتيكات القصف المزدوج، تنوّع الجبهات). إضافةً إلى إحياء ثقافة المقاومة بعد أن كانت في حالة انكماش بفعل التطبيع والتحالفات الخليجية الإسرائيلية الأخيرة. لذلك، فإن التغير في الإدراك الجمعي ليس آنياً فقط، بل قد يمتد ليؤثر على سلوك الأجيال القادمة التي ستنمو في بيئة لم تعد ترى إسرائيل قوة لا تُمس.

على الجانب الآخر، يعيش المجتمع الإسرائيلي تحوّلات عميقة شملت تصاعد شعور هشاشة الجبهة الداخلية، مع تساقط صواريخ ومسيّرات اخترقت الدفاعات الجوية الإسرائيلية، ومع تزايد الشكوك في قدرة القادة السياسيين والعسكريين على حماية المدن والحدود. فضلاً عن ظهور فجوة نفسية بين الجبهة العسكرية والجبهة المدنية، حيث بات المواطن الإسرائيلي يشعر بأنه أصبح هدفاً مباشراً بعد أن كان يتمتع بمستوى من الحصانة الاستراتيجية.

وإن هذه التحولات النفسية تؤسس لما يمكن تسميته «أزمة ثقة داخلية» قد تفتح المجال أمام تغييرات جذرية في الثقافة الأمنية والسياسية داخل إسرائيل. بالتالي، فإن دول الخليج التي كانت تراهن على التحالف مع إسرائيل كضمانة أمنية ضد إيران تعيد اليوم تقييم هذا الرهان بعد أن شهدت هشاشة المنظومة الدفاعية الإسرائيلية.

ولكن على مستوى الإدراك النفسي، فإن المجتمعات الخليجية بدأت تدرك أن إسرائيل ليست بالضرورة «الملاذ الآمن» الذي سيضمن الاستقرار في مواجهة إيران. وإن القادة الخليجيين باتوا أكثر براغماتية وأقل وثوقية في القدرة الإسرائيلية - الأمريكية على فرض توازن دائم لصالحهم. وهذا الإدراك الجديد قد يدفع العديد من الدول الخليجية إلى تبني سياسات أكثر استقلالية في التعامل مع إيران، والعمل على إعادة التفكير في الأولويات الأمنية بعيداً عن التصعيد اللامحدود، والمضي في البحث عن أدوات توازن ناعمة مثل الاقتصاد والدبلوماسية بدلاً من الرهان الأحادي على الردع العسكري.

ومنذ عقود، كانت الصورة النمطية في الوعي العالمي، وخاصة في الإعلام الغربي، تقدم إسرائيل كضحية محاطة بالأعداء. لكن الحرب الأخيرة بدأت تكسر هذه الصورة النمطية على مستوى الإدراك الدولي، وأصبح الرأي العام الغربي أكثر انتقاداً للسياسات الإسرائيلية، خاصة بعد الصور التي تناقلتها وسائل الإعلام عن حجم الدمار وتأثير الصواريخ والمسيرات. كما بدأت المجتمعات الغربية تتفاعل مع السرديات التي تقدم وجهة نظر الطرف الآخر، وهو ما انعكس في المظاهرات الواسعة في أوروبا وأمريكا لدعم الفلسطينيين والتشكيك في الرواية الإسرائيلية. لذلك، فإن هذه التحولات النفسية تقوض الهيمنة السردية الإسرائيلية التي لطالما شكلت جزءاً من قوتها الناعمة على المسرح الدولي.

ما جعل الإدارة الأمريكية تعي تماماً أن المعركة الأخيرة هزّت الصورة الذهنية لإسرائيل كشريك لا يُخترق. على المدى الطويل، قد يتسبب هذا في تآكل القناعة داخل واشنطن بضرورة الدعم المطلق لإسرائيل، مع صعود تيارات داخل الولايات المتحدة ترى أن المصالح

الأمريكية لم تعد متطابقة بالكامل مع المصالح الإسرائيلية، مما يؤدي إلى فتح نقاشات أوسع حول الحاجة إلى مراجعة التموضع الأمريكي في الشرق الأوسط، بما يتجاوز العلاقات الثنائية مع تل أبيب.

وهذا التحول النفسي داخل مراكز القرار الأمريكي يعيد صياغة معادلة المصالح على أساس أكثر واقعية وأقل أيديولوجية. ما نشهده هو تحول هيكلي في الإدراك الجمعي على مستويات متعددة: الشعوب العربية التي تجاوزت عقدة التفوق الإسرائيلي، والمجتمعات الخليجية التي أنهت وهم الحماية المطلقة من التحالف مع تل أبيب، والمجتمع الإسرائيلي الذي بدأ مرحلة الشك والقلق الوجودي، مع الإشارة إلى الرأي العام الدولي الذي تتراجع فيه الرواية الإسرائيلية لصالح خطاب المقاومة. فضلاً عن مراكز القرار الأمريكي التي بدأت بإعادة تقييم العلاقة مع إسرائيل، وهذا ما يُسمى في الأدبيات الأمريكية «نقطة التحول الإدراكي» (Per-ceptual Tipping Point) التي تسبق عادةً إعادة هيكلة التحالفات والسياسات الكبرى.

الانعكاسات الدولية . إعادة تموضع القوى الكبرى في الشرق الأوسط بعد الحرب الإيرانية الإسرائيلية .

رغم أن الحرب الإيرانية . الإسرائيلية الأخيرة بدت للوهلة الأولى كصراع محدود النطاق جغرافياً وزمنياً، إلا أن تداعياتها تتجاوز حدود الإقليم. لقد أعادت هذه المواجهة تسليط الضوء على الشرق الأوسط كساحة اشتباك بين القوى العظمى، وكشفت عن تصدعات عميقة في منظومة الهيمنة الأمريكية، وأعادت خلط الأوراق بالنسبة لكل من الصين وروسيا في مسارات إعادة بناء النظام الدولي ما بعد الحرب الأوكرانية.

في هذا السياق، الحرب لم تكن مجرد تبادل للصواريخ، بل مثلت اختباراً حقيقياً لمدى قدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بموقعها القيادي التقليدي في المنطقة، كما أظهرت نوافذ الفرص أمام كل من بكين وموسكو لتوسيع نفوذهما عبر بوابات جديدة.

لو نظرنا إلى الولايات المتحدة، نجدها في وضع استراتيجي بالغ الحساسية. فمنذ وصول إدارة بايدن، كان التركيز الأمريكي موجهاً نحو احتواء الصين في المحيطين الهندي والهادئ، وإدارة الحرب في أوكرانيا، مع نية واضحة لتقليص الانخراط العسكري المباشر في الشرق الأوسط. لكن الحرب الأخيرة أجبرت واشنطن على إعادة الانتباه إلى المنطقة، وأظهرت أن محاولة «الخروج الآمن» من الشرق الأوسط باتت شبه مستحيلة في ظل صعود قوى إقليمية قادرة على تعطيل المصالح الأمريكية.

الانعكاسات الأساسية على واشنطن تشمل الاستنزاف السياسي، حيث كل تصعيد جديد يعيد وضع إدارة بايدن (ومن يأتي بعدها) في موقف دفاعي داخلي أمام الرأي العام المنقسم بشأن حجم الدعم لإسرائيل، إضافة إلى الإرهاق الاستراتيجي المتمثل في إدارة ثلاث جبهات كبرى (الصين، روسيا، الشرق الأوسط)، مما يضع ضغوطاً هائلة على قدرات الولايات المتحدة في المناورة المستدامة. كما يتطلب الأمر إعادة تقييم الشراكات، خصوصاً مع دول الخليج التي بدأت تبدي تحفظاً متزايداً تجاه التحالف الأمني مع واشنطن دون ضمانات واضحة. وفي أدبيات مراكز التفكير الغربية، قد يُصنف هذا الوضع بـ «التآكل الاستراتيجي متعدد الأبعاد». جاءت الحرب الأخيرة في توقيت بالغ الأهمية بالنسبة للصين، التي عززت حضورها الاقتصادي في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير عبر مبادرة «الحزام والطريق»، واستثمرت بذكاء في فتح قنوات مع طهران، دون التخلي عن علاقاتها مع الرياض وتل أبيب.

والانعكاسات بالنسبة للصين تشمل تعزيز استقلالية إمدادات الطاقة، حيث إن قبول الولايات المتحدة الضمني باستمرار صادرات النفط الإيراني إلى الصين يشكل مكسباً استراتيجياً لبكين، إذ باتت تملك منفذ طاقة مستقل نسبياً عن منظومة العقوبات الأمريكية. كما تعمل الصين على توسيع دورها في الوساطة، إذ أصبحت قادرة على لعب دور سياسي جديد كوسيط مقبول نسبياً من الطرفين (كما حدث في التقارب الإيراني السعودي برعاية صينية). واستمرار تعامل الصين مع طهران يعني فعلياً تقويض الهيمنة الأمريكية من خلال كسر فعالية الأدوات الأمريكية الأحادية، مثل العقوبات.

وفي النموذج الجيوسياسي الأمريكي، تُدرج هذه الممارسات الصينية ضمن استراتيجية «التقويض الناعم» للهيمنة الأمريكية عبر بناء بدائل عملية، وليس عبر المواجهة العسكرية المباشرة. أما روسيا، الغارقة في الحرب الأوكرانية، فقد وجدت في الشرق الأوسط فرصة لفتح جبهة جيوسياسية موازية تتيح لها زيادة نفوذها عبر تحالفات مرنة مع إيران وسوريا، ما أدى إلى استنزاف الاهتمام الأمريكي وإجبار واشنطن على توزيع قدراتها الاستراتيجية بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، والعمل على استخدام العلاقة مع طهران كورقة تفاوض في ملفات مثل العقوبات، والطاقة، وملف أوكرانيا.

لذلك، فإن الموقف الروسي خلال الحرب الأخيرة اتسم بالدعم الضمني لإيران دون الدخول في مواجهة مباشرة مع إسرائيل، ما يعكس براعة موسكو في استخدام مزيج من الحضور العسكري المحدود والدعم السياسي المستتر لتوسيع مساحة مناورتها. أما الانعكاسات على

أوروبا، فكانت محدودة من حيث التأثير المباشر، لكنها عكست استمرار الضعف الأوروبي كفاعل مستقل في الشرق الأوسط. إن انشغال أوروبا بأزمة الطاقة وتداعيات الحرب الأوكرانية تركها في موقع التابع للولايات المتحدة دون أن يكون لها مشروع أمني أو دبلوماسي خاص بها في المنطقة. ومع تصاعد الأزمات، باتت أوروبا أكثر اعتماداً على واشنطن لضمان أمن خطوط الطاقة من الخليج، ما يعزز نظرية «القصور الاستراتيجي الذاتي» في الأدبيات الجيوسياسية الأمريكية حول الاتحاد الأوروبي.

بالتالي، فإن الحرب الأخيرة سرّعت من إعادة تموضع القوى الكبرى في الشرق الأوسط وفق المعادلات التالية: شملت تراجع قبضة الهيمنة الأمريكية الأحادية مقابل تصاعد محاور إقليمية مدعومة من قوى دولية غير غربية، وصعود الصين كمستورد محوري للطاقة الإيرانية وفاعل سياسي محتمل، وتمدد روسي محسوب يعزز نظرية «تعدد الجبهات» في مواجهة الولايات المتحدة. وهذه الملامح تتقاطع مع ما تسميه مراكز الفكر الأمريكية «النظام الدولي متعدد الأقطاب غير المستقر»، حيث لا توجد قوة قادرة على فرض قواعد اللعبة وحدها، لكن الجميع يملك أدوات لتعطيل مشاريع الآخرين.

وبالتالي، فإن الانعكاسات الدولية للحرب التي دامت 12 يوماً بين إيران وإسرائيل ليست هامشية، لأن الولايات المتحدة تواجه تساؤلات صعبة حول جدوى استمرار نمط الانخراط العسكري في الشرق الأوسط، بينما تستثمر الصين بهدوء في خلق بدائل اقتصادية وسياسية تقلص النفوذ الأمريكي. إضافة إلى أن روسيا تدير اللعبة بذكاء لخلق نقاط ضغط على واشنطن بعيداً عن أوكرانيا، في حين تواصل أوروبا الانكفاء خلف المظلة الأمريكية دون مشروع مستقل.

ما يتشكل أمامنا ليس شرق أوسطاً جديداً فقط، بل توازناً عالمياً جديداً يصعد من الأطراف ويعيد تعريف مركز القوة في النظام الدولي. ويستوجب تقييم أبعاد الحرب الإيرانية-الإسرائيلية الأخيرة، وتحليل تأثيراتها على معادلات الردع، وأسواق الطاقة، وديناميكيات السياسة الإقليمية، والإدراك النفسي للمجتمعات، وإعادة تموضع القوى الكبرى، وفق منهجيات مراكز التفكير الغربية الكبرى.

تعطينا الاستنتاجات الرئيسية:

- إعادة تعريف الردع: تمكنت إيران من كسر قواعد الردع التقليدية التي رسختها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب الباردة. والقبول الأمريكي والإسرائيلي بوقف إطلاق النار مثل تحولاً هيكلياً في معادلة الردع، حيث أظهرت طهران قدرتها على فرض تكاليف باهظة على أي تصعيد مستقبلي.
- تفكيك منظومة العقوبات: استغلت الصين اللحظة لصياغة سياسة طاقة أكثر استقلالية عن واشنطن من خلال استمرار استيراد النفط الإيراني، ما قوض تدريجياً فعالية العقوبات الأمريكية الأحادية، وأظهر قدرة إيران على البقاء اقتصادياً عبر قنوات بديلة.
- انكشاف الهيمنة الإسرائيلية: كشفت الحرب هشاشة منظومة «القبة الحديدية» أمام تكتيكات هجينة وغير متماثلة، وأضعفت صورة «التفوق الإسرائيلي المطلق»، مما فتح المجال لإعادة صياغة تحالفات إقليمية جديدة.
- تحولات الإدراك النفسي: أحدثت الحرب صدمة نفسية مضادة لدى المجتمعات العربية والإسلامية، حيث كسرت وهم «عدم قابلية إسرائيل للهزيمة»، مما قد ينتج موجات تعبئة سياسية واجتماعية طويلة الأمد تتجاوز الأثر العسكري المباشر وتشمل انعكاسات دولية معقدة. تواجه الولايات المتحدة تآكلاً استراتيجياً متعدد الجبهات (الصين، روسيا، الشرق الأوسط)، مع تعقّد خيارات الاحتواء. من جهة أخرى، عززت الصين موقعها كفاعل اقتصادي وسياسي في معادلات الشرق الأوسط، في حين تستثمر روسيا في الحرب كأداة لفتح جبهات موازية تضغط على واشنطن بعيداً عن أوكرانيا. أما أوروبا، فهي غائبة عن التأثير الفعلي وتستمر في موقع التابع ضمن النظام الأمريكي.

الفرص والمخاطر:

المخاطر	الفرص	المجال
فقدان السيطرة على إيقاع النزاعات الإقليمية	إعادة ضبط التحالفات الإقليمية	الهيمنة الأمريكية
تصاعد نفوذ الصين كمستورد غير منضبط بالنظام الأمريكي	بناء بدائل للطاقة الروسية عبر الخليج	الطاقة
إمكانية استنزاف إيران في سباقات تسلح مفتوحة	تكريس دور إيران كفاعل إقليمي محوري	النفوذ الإيراني
التورط في صراعات غير قابلة للإدارة	توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية والسياسية	الدور الصيني
الانزلاق إلى حروب بالوكالة غير محسوبة	الضغط على الولايات المتحدة من خارج أوروبا	الاستراتيجية الروسية

توصيات تفصيلية حول تداعيات الحرب الإيرانية . الإسرائيلية

1. **الولايات المتحدة: الحفاظ على القيادة في بيئة إقليمية معقدة**

التحديات:

- تآكل فعالية العقوبات الأحادية.
- صعود قوى بديلة كالصين وروسيا في المنطقة.
- انهيار تدريجي لمنظومة الردع التقليدية.

التوصيات:

- إعادة هندسة التحالفات الإقليمية: التحول من تحالفات جامدة (مثل الشراكة الحصرية مع إسرائيل أو السعودية) إلى تحالفات مرنة وقابلة للتكيف مع التحولات السريعة.

- الاستثمار في أدوات الردع غير العسكرية: تطوير أدوات ردع مالية وتكنولوجية تتجاوز العقوبات المباشرة، عبر التحكم في شبكات المدفوعات العالمية (مثل SWIFT 2.0) وحصار التكنولوجيا الحيوية.
- احتواء إيران عبر مسارات دبلوماسية واقعية: الدخول في مفاوضات متعددة المستويات مع إيران لإدارة الصراع بدلاً من سياسة العزل الكلي التي أثبتت فشلها، مع ترك هامش لإيران للاندماج الاقتصادي الجزئي.
- تطويق التمدد الصيني: تسريع اتفاقيات التجارة والتكنولوجيا مع الحلفاء الإقليميين لتقييد الانفتاح الاقتصادي على الصين في مجالات البنية التحتية والطاقة.

2. إيران: تعظيم المكاسب وتجنب فخ الاستنزاف

التحديات:

- خطر الانزلاق نحو سباق تسلح مكلف.
- ضغط داخلي اقتصادي واجتماعي.
- تصاعد الحصار الدبلوماسي.

التوصيات:

- تحصين الجبهة الداخلية: تسريع مشاريع التنمية الاقتصادية الذاتية وتخفيف الاعتماد على واردات حساسة قد تستهدفها العقوبات.
- استثمار الانتصار الرمزي في بناء شرعية إقليمية: تطوير علاقات اقتصادية وأمنية أعمق مع قوى مثل الصين وروسيا وتركيا لضمان شبكة حماية استراتيجية.
- ضبط النفس التكتيكي: تجنب التصعيد المستمر الذي قد يستنزف الموارد ويرتبك معادلة الردع الإيرانية.
- تحقيق اختراقات دبلوماسية مع الأطراف الخليجية: توسيع قنوات الحوار مع السعودية والإمارات لاستثمار مساحات التهدئة في تحقيق مكاسب اقتصادية.

3. **الصين: تعميق الحضور الاقتصادي دون تحمل كلفة أمنية**

التحديات:

- مخاطر الانجرار إلى نزاعات معقدة.
- تهديدات للعلاقات التجارية مع الولايات المتحدة.

التوصيات:

- استمرار استراتيجية «الدخول الاقتصادي الهادئ": تشمل توسيع صفقات الطاقة مع إيران دون تجاوز الخطوط الحمراء الأمريكية صراحةً.
- تطوير الحضور التكنولوجي والبنى التحتية: عبر استخدام مبادرة الحزام والطريق لربط الأسواق الخليجية والإيرانية من خلال مشاريع الموانئ والاتصالات.
- الحفاظ على الحياد السياسي الظاهري: دعم توازن القوى القائم مع الحرص على عدم الظهور كقوة منحازة لطرف ضد آخر بشكل مفضوح.

4. **الدول الخليجية: المناورة بين واشنطن وبكين وتعظيم الهوامش الاستراتيجية**

التحديات:

- تصاعد الدور الإيراني.
- تخوف من تراجع الالتزام الأمريكي.

التوصيات:

- تنويع الشراكات الاستراتيجية: تشمل الموازنة بين الشراكة التقليدية مع الولايات المتحدة والانفتاح الاقتصادي على الصين والهند.
- تعزيز القدرات الدفاعية الذاتية: يشمل الاستثمار في أنظمة دفاع جوي وسيبراني مستقلة، وتطوير صناعات عسكرية محلية بالتعاون مع شركاء غير غربيين.
- إدارة علاقات براغماتية مع إيران: استثمار قنوات الحوار المفتوحة للحد من التصعيد العسكري المباشر وتحقيق تفاهمات أمنية مرحلية.
- توسيع النفوذ الإقليمي عبر أدوات القوة الناعمة: يشمل دعم مشاريع المساعدات الإنسانية والإعلام الإقليمي لتعزيز النفوذ خارج الإطار العسكري.

تداعيات المواجهة الإيرانية - الإسرائيلية على معادلة الشرق الأوسط

1. **التغير في ميزان الردع الإقليمي**

إيران نجحت في فرض معادلة ردع جديدة تتحدى الهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية التقليدية، وقد أربكت قدرتها على التحكم في مستوى التصعيد التقديرات الأمنية الغربية، كما أن الضربة النفسية للقبة الحديدية تهدد صورة «التفوق الإسرائيلي المطلق".

2. **تراجع فعالية العقوبات الأمريكية**

الصين تواصل كسر الطوق الاقتصادي على إيران عبر قنوات طاقة مستقلة، والنظام العقابي الأمريكي يواجه تحديات أمام تعدد مسارات التجارة الدولية، خصوصاً مع توسع البنى التحتية الصينية في الشرق الأوسط.

3. **انكشاف محدودية الحماية الأمريكية لحلفائها**

الحلفاء الإقليميون، خصوصاً الدول الخليجية، بدأوا في مراجعة خياراتهم الأمنية بعيداً عن المظلة الأمريكية الحصرية، والاتجاه نحو تنويع الشركاء (الصين، روسيا، تركيا) يهدد النفوذ الأمريكي طويل الأمد.

4. **صعود الجغرافيا السياسية للطاقة خارج السيطرة الأمريكية**

السماح الضمني للصين بشراء النفط الإيراني يعكس بداية فقدان السيطرة على هندسة سوق الطاقة في الشرق الأوسط، ومعادلة الطاقة تعزز قدرة إيران على المناورة المالية وتقلص خيارات الضغط الاقتصادي الأمريكي.

5. **التغير في الإدراك النفسي الإقليمي**

سقوط صورة «إسرائيل غير القابلة للهزيمة» في المخيال الشعبي العربي والإسلامي، والتأثير النفسي لهذا التحول قد يدعم صعود حركات مقاومة جديدة ويزيد من هشاشة الاستقرار الإقليمي.

6. **فرصة محتملة لفتح مسارات دبلوماسية واقعية مع إيران**

المواجهة أثبتت أن العزل الكامل لإيران غير ممكن، والإدارة الأمريكية تملك نافذة لتحويل التصعيد إلى مسار تفاوضي يعيد ضبط قواعد الاشتباك بشروط جديدة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org